



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للقضاء

الفقه المقارن

دراسة أجماعات ابن حزم في كتابه مراتب الأجماع (كتاب الموايد)

من قوله "واتفقوا أن من ترك ابني عم مستويين..." إلى قوله "واتفقوا أن موارثة المبرة قد انقطعت"



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدراسات

الفقه المقارن

دراسة

بن حزم في كتابه

مأخوذ (كتاب المواريث)

مستويين... إلى قوله "واتفقوا أن موارثة الهجرة قد انقطعت"

من قول

إعداد الطالب

سليمان بن سلطان الروقي العتيبي

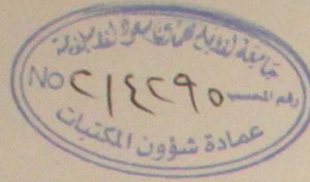
المشرف

الدكتور / عبد الله بن منصور الغفيلي

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن

العام الجامعي

١٤٣١ - ١٤٣٢ هـ



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للقضاء

الفقه المقارن

دراسة إجماعات ابن حزم في كتابه

مراتب الإجماع (كتاب المواريث)

من قوله "واتفقوا أن من ترك ابني عم مستويين..." إلى قوله "واتفقوا أن موارثة الهجرة قد انقطعت"

إعداد الطالب

سليمان بن سلطان الروقي العتيبي

المشرف

الدكتور / عبد الله بن منصور الغفيلي

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن

العام الجامعي

١٤٣١ - ١٤٣٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى أرسل الرسل، وأنزل الكتب حتى يعبد الله الناس على بصيرة، قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(١)، فالدعوة إلى الله لا بد أن تكون على بصيرة ووضوح، ومن الأمور الواضحة التي لا يمكن لأحد ردّها، أو رميها بالضعف، هو دليل الإجماع، الذي هو من أقوى الأدلة، فهو مقدم على الكتاب والسنة، من حيث قوة دلالاته، لأن النبي ﷺ أيضاً يقول: "لا يجمع الله أمتي على ضلالة"^(٢)، فإذا كان الجمع الغفير لا يمكن لهم أن يتواطئوا على أمرٍ مخالف للظاهر، خاصة إذا كانت مشاربهم مختلفة، ولا يعرف بعضهم بعض، هذا مما يدل على قوة الخبر وأنه متواتر.

فلذلك رغبت أن أبحث في موضوع الإجماع، ويسر الله لي ذلك، حيث عازمت على دراسة كتاب الإمام ابن حزم الظاهري، المسمى بـ(مراتب الإجماع) في الجزء الثاني من كتاب الموارث، وذلك بعد البحث والتحري من أن الموضوع لم يبحث من قبل في المكتبات والمراكز والدور والكلليات والمعاهد وسؤال المختصين في هذا المجال. ولذلك سميت بحشي (دراسة إجماعات ابن حزم في كتاب مراتب الإجماع من قوله: "واتفقوا أن من ترك ابني عم... إلى قوله" واتفقوا أن موارثة الهجرة قد انقطعت")

^(١) سورة يوسف، آية ١٠٨.

^(٢) رواه الحاكم في المستدرک، باب من شذ شذ في النار، ١/١٩٩. حسنه الألباني في السلسلة الصحيحة. ٣/٣١٩.

وكتاب الموارث لصيق بكتب الفقه، فلا تجد مصنفاً في الفقه، إلا وقد أفرد حيزاً لهذا الكتاب (أي كتاب الموارث)، مما يدل على أهمية علم الموارث وأنها متصلة بهذا الفن اتصالاً قوياً.

أهمية الموضوع:

- (١) الموارث من العلوم المهمة، التي قال الرسول ﷺ فيها: "إنها نصف العلم" (١)، وهي أيضاً من العلوم التي يغفل عنها كثير من الناس، ولذلك قال الرسول ﷺ: "وهو ينسى...". (٢)
- (٢) وأضيف على ذلك أن هذه الموارث ممن تكفل الله عز وجل بقسمتها، فلم يرض لا بنبي مرسل ولا ملك مقرب أن يقوم بقسمتها، مما يجعل أمر الإجماع فيها بالغ الخطورة، حتى لا يكون ممن قال على الله بلا علم.

- (٣) وهذا العلم مما يحتاجه كل مسلم، لأنه سيموت لا محالة، طال الزمان، أو قصر، فإذا مات أحتاج ورثته إلى قسمة تركته، ولا سبيل إلى ذلك إلا عن طريق معرفة علم الموارث.

أسباب اختيار الموضوع:

- ١- أن الموارث من العلوم التي أخبر النبي ﷺ أنها تنسى، فلذلك لا بد من المراجعة، وفي ذلك البحث مراجعة لهذا العلم.
- ٢- أن الأمة بحاجة إلى معرفة مثل هذا العلم الذي يحتاجه كل إنسان؛ لأنه ولا بد ميت، فيحتاج ورثته إلى قسمة الميراث قطعاً للنزاع.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، باب الحث على تعليم الفرائض، ٢٤١/٩. قال عنه الشيخ الألباني:

ضعيف. ١٠٤/٦. برقم: ١٦٦٤.

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى، باب الحث على تعليم الفرائض، ٢٤١/٩. قال عنه الشيخ الألباني: ضعيف. ١٠٤/٦. برقم:

٣- أن المسائل التي في الكتاب مسائل إجماع، فهذا مما يزيد من الاهتمام؛ لأن الإجماع دليل قاطع، ولا يمكن لأحد أن يشك فيه، فلا بد من تنقيحه والتأكد منه.

٤- إتماماً لما قام به بعض الأخوة في هذا المشروع القيم.

وسوف أعتمد في هذا البحث على كثير من المصادر في المذاهب الأربعة إضافة على ذلك كتاب المحلى لابن حزم الظاهري.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والسؤال في مظان البحوث والدراسات لم أعثر على دراسة سابقة حول كتاب ابن

حزم، مراتب الإجماع، وذلك بعد البحث في كل من:

١- مكتبة الملك فهد الوطنية .

٢- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٣- فهرس رسائل كلية الشريعة بالرياض.

٤- فهرس رسائل مكتبة المعهد العالي للقضاء.

ومما يحسن الإشارة إليه ما ذكره شيخ الإسلام-رحمه الله تعالى- في كتابه (نقد مراتب الإجماع) حيث قال: "وقد ذكر رحمه الله تعالى-أي ابن حزم- إجماعات من هذا الجنس في هذا الكتاب، ولم يكن قصدنا تتبع ما ذكره من الإجماعات التي عرف انتقاضها، فإن هذا يزيد على ما ذكرناه. مع أن أكثر ما ذكر من الإجماع، هو كما حكاه لا نعلم فيه نزاعاً، وإنما المقصود أنه مع كثرة اطلاعه على أقوال العلماء، وتبرزه في ذلك على غيره، واشترطه ما اشترط في الإجماع الذي يحكيه، يظهر فيما ذكره في الإجماع نزاعات مشهورة، وقد يكون الراجح في بعضها خلافاً ما يذكره في الإجماع؛ وسبب ذلك دعوى الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوى أن الإجماع الإحاطي هو الحجة لا غيره.

فهاتان قضيتان لا بد لمن ادعاهما من التناقض، إذا احتج بالإجماع.

فمن ادعى الإجماع في الأمور الخفية؛ بمعنى أنه يعلم عدم المنازع، فقد قفا ما ليس له به علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد، وأما من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع، فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به، في مثل هذه المسائل^(١) اهـ.

و من هنا نعلم أن شيخ الإسلام لم ينقد في كتابه نقد مراتب الإجماع جميع الإجماعات التي أوردها ابن حزم إذا لم يكن قصده تتبع مراتب الإجماع التي عرف انتقاضها، ولذلك حرصت أن يكون عملي دراسة الإجماعات المتعلقة بكتاب المواريث في كتاب مراتب الإجماع لابن حزم رحمه الله. علماً بأنه لم يتطرق لأي نقد لمسائل الفرائض.

ومما يجدر التنبيه عليه أن هنالك كتب تكلمت عن المسائل المجمع عليها، ومن ذلك عند المتقدمين:

١. الإجماع لابن المنذر .

٢. الإقناع في مسائل الإجماع لأبي الحسن القطان الفاسي .

بالإضافة إلى بعض الكتب المهمة بالإجماعات، مثل :

٣. بداية المجتهد لابن رشد .

٤. المغني لابن قدامة^(٢) .

٥. المجموع للنووي.

^(١) نقد مراتب الإجماع لابن تيمية (٣٠٢).

^(٢) قام مجموعة من الطلاب في مرحلة الماجستير بجامعة أم القرى بمشروع بحثي في بداية هذا العقد ١٤٢٠هـ / ١٤٢١هـ بخصوص المسائل التي حكى فيها ابن قدامة الإجماع والتي نفي علمه بالخلاف فيها .

ومن كتب المتأخرين :

١. موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي للقاضي سعدي أبو جيب .
٢. أحكام الإجماع والتطبيقات عليها للدكتور / خلف محمد الحمد .
٣. موسوعة الإجماع عند شيخ الإسلام ابن تيمية : للدكتور/ عبد الله بن مبارك البوصي .

منهج البحث وهو كالآتي:

- ١ - تصوير المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها؛ ليتضح المقصود من دراستها.
- ٢ - إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فأذكر حكمها بدليله مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتبرة.
- ٣ - إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف فأتبع الآتي:
 - أ) تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف وبعضها محل اتفاق.
 - ب) ذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.
 - ج) الاقتصار على المذاهب الفقهية المعتبرة، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح، وإذا لم أقف على المسألة في مذهب ما فأسلك فيها مسلك التخريج.
 - د) توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية.

(١) إجماعات ابن عبد البر في العبادات : رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمدينة الرياض للباحث عبد الله بن مبارك البوصي ، وإجماعات ابن عبد البر - دراسة فقهية مقارنة - رسالة ماجستير بجامعة القاهرة للباحث : سيده عبده بكر عثمان

ومن كتب المتأخرين :

١. موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي للقاضي سعدي أبو جيب .
٢. أحكام الإجماع والتطبيقات عليها للدكتور / خلف محمد الحمد.
٣. موسوعة الإجماع عند شيخ الإسلام ابن تيمية : للدكتور/ عبد الله بن مبارك البوصي .

منهج البحث وهو كالآتي:

- ١ - تصوير المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها؛ ليتضح المقصود من دراستها.
- ٢ - إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فأذكر حكمها بدليله مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتمدة.
- ٣ - إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف فأتبع الآتي:
 - أ) تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف وبعضها محل اتفاق.
 - ب) ذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.
 - ج) الاختصار على المذاهب الفقهية المعتمدة، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح، وإذا لم أقف على المسألة في مذهب ما فأسلك فيها مسلك التخريج.
 - د) توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية.

^(١) إجماعات ابن عبد البر في العبادات : رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمدينة الرياض للباحث عبد الله بن مبارك البوصي ، وإجماعات ابن عبد البر - دراسة فقهية مقارنة - رسالة ماجستير بجامعة القاهرة للباحث : سيده عبده بكر

هـ) استقصاء أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يرد عليها من مناقشات، وما يجاب به عنها إن كانت، وأذكر ذلك بعد الدليل مباشرة.

و) الترجيح مع بيان سببه، وذكر ثمة الخلاف إن وجدت.

٤- الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيق والجمع والتخريج.

٥- التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.

٦- العناية بضرب الأمثلة، خاصة الواقعية.

٧- تجنب ذكر الأقوال الشاذة.

٨- العناية بدراسة ما جدّ من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث.

٩- ترقيم الآيات وبيان سورها مضبوطة بالشكل.

١٠- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية وإثبات الكتاب والباب والجزء والصفحة، وبيان ما

ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - فإن كانت كذلك

فأكتفي حينئذ بتخريجها منهما.

١١- تخريج الآثار من مصادرها الأصلية، والحكم عليها.

١٢- التعريف بالمصطلحات من كتب الفن الذي يتبعه المصطلح، أو من كتب المصطلحات

المعتمدة.

١٣- توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة وتكون الإحالة عليها بالمادة والجزء والصفحة.

١٤- العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء وعلامات الترقيم، ومنها علامات التنصيص للآيات الكريمة

وللأحاديث الشريفة وللآثار ولأقوال العلماء وأميز العلامات أو الأقواس ليكون لكل منها

علامته الخاصة.

١٥- تكون الخاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات.

١٦ - ترجمة الأعلام غير المشهورين بإيجاز بذكر الاسم والنسب وتاريخ الوفاة والمذهب العقدي والفقهي والعلم الذي اشتهر به، وأهم مؤلفاته ومصادر ترجمته.

١٧ - إذا ورد في البحث ذكر أماكن أو قبائل أو فرق أو أشعار أو غير ذلك أعرف بها مع وضع فهرس لها خاصة إن كان لها من العدد ما يستدعي ذلك.

مراجع البحث:

أرتبها على حسب الترتيب الهجائي وعلى النحو الآتي:

١ - عنوان الكتاب.

٢ - اسم المؤلف والمحقق إن وجد.

٣ - الدار أو الناشر.

٤ - سنة الطبع ورقم الطبعة.

١٨ - أتبع البحث بالفهارس الفنية المتعارف عليها، وهي:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الأعلام والفرق.

فهرس المراجع والمصادر.

فهرس الموضوعات.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد فيه ثلاثة مباحث، وفصل فيه عشرة مباحث، وخاتمة.

• المقدمة، وتشمل على:

١٦ - ترجمة الأعلام غير المشهورين بإيجاز بذكر الاسم والنسب وتاريخ الوفاة والمذهب العقدي

والفقهى والعلم الذي اشتهر به، وأهم مؤلفاته ومصادر ترجمته.

١٧ - إذا ورد في البحث ذكر أماكن أو قبائل أو فرق أو أشعار أو غير ذلك أعرف بها مع وضع

فهارس لها خاصة إن كان لها من العدد ما يستدعي ذلك.

مراجع البحث:

أرتبها على حسب الترتيب الهجائي وعلى النحو الآتي:

١ - عنوان الكتاب.

٢ - اسم المؤلف والمحقق إن وجد.

٣ - الدار أو الناشر.

٤ - سنة الطبع ورقم الطبعة.

١٨ - أتبع البحث بالفهارس الفنية المتعارف عليها، وهي:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الأعلام والفرق.

فهرس المراجع والمصادر.

فهرس الموضوعات.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد فيه ثلاثة مباحث، وفصل فيه عشرة مباحث، وخاتمة.

● المقدمة، وتشمل على:

■ أسباب اختيار الموضوع .

■ أهمية الموضوع .

■ الدراسات السابقة.

■ منهج البحث.

■ تقسيمات البحث .

التمهيد. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسم المؤلف ونسبه وكتبه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسم المؤلف ونسبه.

المطلب الثاني: كتب المؤلف.

المبحث الثاني: تعريف بكتاب المؤلف

المبحث الثالث: تعريف الإجماع وذكر شروطه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الإجماع.

المطلب الثاني: شروط الإجماع.

الفصل الأول: ميراث الذكور وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ميراث ابنا العم المستويين في الدرجة.

المبحث الثاني: حكم انفراد العصابة.

المبحث الثالث: ميراث المعتق مع العسبة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ميراث المعتق مع العسبة.

المطلب الثاني: متى يرث المعتق .

المبحث الرابع: ميراث الزوج من زوجته. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ميراث الزوج عند وجود الولد أو عدمه.

المطلب الثاني: ميراث الزوج عند وجود ولد الولد.

الفصل الثاني: ميراث الإناث وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: الوارثات من النساء بالإجماع. وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: الوارثات من النساء.

المطلب الثاني: أقل الحد وأكثره في ميراث الجدة.

المطلب الثالث: متى تحجب الجدة.

المطلب الرابع: ميراث أم الأم فصاعدا.

المطلب الخامس: الحكم في تساوي الجدتان في الجهة.

المطلب السادس: الحكم في عدم تساوي الجدتان في الدرجة.

المطلب السابع: ميراث الأم. وفيه ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: متى ترث الأم الثلث.

المبحث الثالث: ميراث المعتق مع العصابة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ميراث المعتق مع العصابة.

المطلب الثاني: متى يرث المعتق .

المبحث الرابع: ميراث الزوج من زوجته. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ميراث الزوج عند وجود الولد أو عدمه.

المطلب الثاني: ميراث الزوج عند وجود ولد الولد.

الفصل الثاني: ميراث الإناث وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: الوارثات من النساء بالإجماع. وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: الوارثات من النساء.

المطلب الثاني: أقل الحد وأكثره في ميراث الجدة.

المطلب الثالث: متى تحجب الجدة.

المطلب الرابع: ميراث أم الأم فصاعدا.

المطلب الخامس: الحكم في تساوي الجدتان في الجهة.

المطلب السادس: الحكم في عدم تساوي الجدتان في الدرجة.

المطلب السابع: ميراث الأم. وفيه ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: متى ترث الأم الثلث.

المسألة الثانية: متى ترث الأم السدس.

المسألة الثالثة: المسألة العمرية.

المطلب الثامن: ميراث البنات. وفيه ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: ميراث البنت المنفردة.

المسألة الثانية: ميراث البنات إذا كانوا ثلاثة.

المسألة الثالثة: ميراث البنات إذا كن اثنتين.

المبحث الثاني: البنات مع الأولاد عصبات.

المبحث الثالث: بيان أن الحر و البكر والصغير يرثون.

الفصل الثالث: ميراث الجنين والمناسخات وانقطاع ميراث الهجرة. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ميراث الجنين.

المبحث الثاني: موت الوارث قبل قسمة الميراث. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موته قبل القسمة.

المطلب الثاني: موتهما معاً.

المبحث الثالث: انقطاع ميراث الهجرة.

الخاتمة وفيها: أهم نتائج البحث وتوصياته.

الفهارس العامة:

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

١- فهرس الآيات القرآنية.

٤- فهرس المراجع والمصادر.

٣- فهرس الأعلام والفرق.

٥- فهرس الموضوعات.

تمهيد

المبحث الأول

اسم المؤلف ونسبه، وكتبه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول

اسمه ونسبه

هو أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفاسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبي اليزيدي مولى الأمير يزيد بن أبي سفيان بن حرب الأموي - رضي الله عنه - المعروف بيزيد الخير، نائب أمير المؤمنين أبي حفص عمر رضي الله عنه على دمشق، الفقيه الحافظ، المتكلم، الأديب، الوزير الظاهري، صاحب التصانيف.

كان جده يزيد مولى للأمير يزيد أخي معاوية، وكان جده خلف بن معدان هو أول من دخل الأندلس في صحابة ملك الأندلس عبد الرحمن بن معاوية بن هشام، المعروف بالداخل.

ولد أبو محمد بقرطبة في سنة أربع وثمانين وثلاث مئة.

نشأ في تنعم ورفاهية، ورزق ذكاءً مفرطاً، وذهناً سيالاً، وكتباً نفيسة كثيرة، وكان والده من كبراء أهل قرطبة، عمل الوزارة في الدولة العامرية، وكذلك وزير أبو محمد في شببته، وكان قد مهر أولاً في الأدب و الأخبار والشعر، وفي المنطق و أجزاء الفلسفة، فأثرت فيه.

توفي عشية يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان، سنة ست وخمسين وأربع مائة فكان عمره إحدى وسبعين سنة وأشهرًا - رحمه الله - ^(١).

^(١) كتاب سير أعلام النبلاء، ١٨٤/١٨، والإعلام للزركلي، ١٤٩/٥، والأنساب للسمعاني، ٢١٩/١، من ذبول من غيرص ٢٧١، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ٧٥١/٧، طبقات الحفاظ للسيوطي، ص ١٦٧، وفيات الأعيان، ٣٨٩/٤.

المطلب الثاني

كتب المؤلف

له كتب كثيرة منها المفقود ومنها الموجود. وهي:

- ١- كتاب: (الإيصال إلى فهم كتاب الخِصَال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام وسائر الأحكام؛ على ما أوجبه القراءان والسنة والإجماع) ، أورد فيه أقوال الصَّحابة فمن بعدهم في الفقه، والحجة لكل قول، وهو كتاب كبير، في خمسة عشر ألف ورقة.^(١)
 - ٢- كتاب (الخِصَال الحافظ لجمل شرائع الإسلام) مجلدان.
 - ٣- كتاب (المِجْلَى) في الفقه، (على مذهبه واجتهاده) ، مجلد.^(٢)
 - ٤- كتاب (المِجْلَى في شرح المِجْلَى بالحُجَج والآثار) ثمان مجلدات، في غاية التقصِّي.^(٣)
- قال الشيخ عزُّ الدين بن عبد السلام^(٤)، وكان أحد المجتهدين: ما رأيتُ في كُتُب الإسلام في العلم مثل: كتاب (المِجْلَى) لابن حزم، وكتاب (المغني) للشيخ موفق الدين^(٥).^(٦)
- ٥- كتاب (حِجَّة الوداع).^(٧)

(١) ذكره الحميدي في: (الجدوة) وقد اختصر بعض هذا الكتاب ابنه أبو رافع ليكمل به: ((المِجْلَى)) ابتداءً من المسألة: (٢٠٢٩)، وحتى نهاية الكتاب، إذ توفي ابن حزم. رحمه الله. قبل إتمامه.

(٢) ((المِجْلَى بالاختصار))، وهو المتن الذي عمل عليه شرحاً سَمَّاه بـ((المِجْلَى)) وهو التالي. والمتن لا يوجد بمفرده،

(٣) والأصحُّ في عنوانه: ((المِجْلَى بالآثار في شرح المِجْلَى بالاختصار، على ما أوجبه القراءان والسُّنن الثَّابِتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)). طبع في مصر بالمطبعة المنيرية ١٣٤٧ - ١٣٥٠ هـ (١٩٢٨ - ١٩٣١ م)، حقَّق العلامة أحمد محمد شاكر. رحمه الله. الأجزاء الستة الأولى، وحقَّق الجزء السابع: الشيخ عبد الرحمن الجزيري. رحمه الله.، وأتمَّ تحقيقه الشيخ محمد منير أغا الدمشقي. رحمه الله. وطبع بمصر. أيضاً. سنة ١٩٧٢ م بتصحيح حسن زيدان طلبة، ولم تستثمر هذه الطبعة، بل بقيت الطبعة المنيرية هي المتداولة المعتمدة، وجدِّدت بعض دور النشر في بيروت طبعها بطريقة التصوير (الأوفست)، وما زال الأمر كذلك؛ حتى تجرَّأ ورَّاق، جاهل، متعالم؛ على إعادة تنضيد الكتاب، فمسحه، وشوَّهه؛ باسم التحقيق (دار الفكر بيروت: ١٩٨٨).

(٤) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن شيخ الإسلام وبقية الأعلام، الشيخ عزُّ الدين أبو محمد السُّلَمي الدمشقي الشافعي. ولد سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسمائة وتوفي سنة ستين وستمائة. كتاب الوافي بالوفيات، ٥٥/٢.

(٥) لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالح الحنبلي (ت/٦٢٠ هـ) ذيل طبقات الحنابلة، ١٠٠/٤.

(٦) سير أعلام النبلاء، الطبعة الرابعة والعشرون، ٥٤٠/١٣. ذيل طبقات الحنابلة، ١٠٩/٤.

(٧) حقَّقه: ممدوح حقي، دمشق: دار اليقظة العربية، ط: ١/١٩٥٦ م، وط ١٩٦٦.

- ٦- كتاب (الإجماع).^(١)
 - ٧- كتاب (الإحكام لأصول الأحكام)، في غاية التقصّي وإيراد الحجاج.^(٢)
 - ٨- كتاب (الآثار التي ظاهرها التعارض ونفي التناقض) لكن لم يتمه.
 - ٩- كتاب (الجامع في صحيح الحديث) بلا أسانيد.
 - ١٠- كتاب (التلخيص في المسائل النظرية).
 - ١١- كتاب (ما انفرد به مالك وأبو حنيفة والشافعي).
 - ١٢- كتاب (مختصر الموضح).
 - ١٣- كتاب (اختلاف الفقهاء الخمسة مالك، أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وداود).
 - ١٤- كتاب (التصفح في الفقه).
 - ١٥- كتاب (التبيين في علم المصطفى أعيان المنافقين).
 - ١٦- كتاب (الإملاء في شرح الموطأ).
 - ١٧- كتاب (الإملاء في قواعد الفقه).
 - ١٨- كتاب (در القواعد في فقه الظاهرية).
 - ١٩- كتاب (قسمة الخمس في الرد على إسماعيل القاضي).
 - ٢٠- كتاب (إظهار تبديل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل، وبيان تناقض ما بأيديهم مما لا يحتمله التأويل)، وهو كتاب لم يسبق إليه في الحسن.
 - ٢١- كتاب (الفصل في الملل والنحل)، مجلدان كبيران.
 - ٢٢- كتاب (التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية)، مجلد.
 - ٢٣- كتاب (نقط العروس)، مجلد.
- وغير ذلك، ومما له في جزء أو كراس:
- ١- كتاب (النبد الكافية).
 - ٢- كتاب (النكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد)، مجلد صغير
 - ٣- كتاب (السّير والأخلاق)

^(١) طبع باسم: مراتب الإجماع، القاهرة ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م؛ تصحيح: حسام الدين القدسي، في ١٧٩ صفحة. وطبع في بيروت، دار الآفاق الجديدة ١٩٧٨م.

^(٢) طبع في مصر ١٣٤٥-١٣٤٨هـ، وقد عُني بتصحيحه العلامة أحمد محمد شاكر، وهو في ثمانية أجزاء، وقد صورته دار الآفاق الجديدة في بيروت سنة ١٩٨٠م، وقُدّم له: الدكتور إحسان عباس. وطبعته دار الكتب العلمية في بيروت طبعة تجارية.

- ٤- كتاب اليقين في نقض تمويه المعتذرين عن إبليس وسائر المشركين. مجلد.
- ٥- كتاب (الرد على من كفر المتأولين من المسلمين). مجلد
- ٦- كتاب (مختصر في علل الحديث) مجلد
- ٧- كتاب (التقريب لحد المنطق بالألفاظ العامية) مجلد
- ٨- كتاب (الاستجلاب) مجلد
- ٩- كتاب (نسب البربر) مجلد
- ١٠- كتاب (مراقبة أحوال الإمام). مجلد
- ١١- كتاب (رسالة المعارضة)
- ١٢- كتاب (من ترك الصلاة عمداً)
- ١٣- كتاب (قصر الصلاة).
- ١٤- كتاب (ما وقع بين الظاهرية وأصحاب القياس).
- ١٥- كتاب (فضائل الأندلس)
- ١٦- كتاب (العتاب على أبي مروان الخولاني)
- ١٧- كتاب (رسالة في معنى الفقه والزهد)
- ١٨- كتاب (مراتب العلماء وتواليهم).
- ١٩- كتاب (التلخيص في أعمال العباد)
- ٢٠- كتاب (الإظهار لما شنع به على الظاهرية).
- ٢١- كتاب (زجر الغاوي). جزآن.
- ٢٢- كتاب (النبد الكافية).
- ٢٣- كتاب (النكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد). مجلد صغير.
- ٢٤- كتاب (الرسالة اللازمة لأولي الأمر)
- ٢٥- كتاب (مختصر الملل والنحل) مجلد
- ٢٦- كتاب (الدرة في ما يلزم المسلم). جزآن.
- ٢٧- كتاب (مسألة في الروح).
- ٢٨- كتاب (النصائح المنجية).
- ٢٩- كتاب (الرسالة الصمادحية في الوعد والوعيد)

- ٣٠- كتاب (مسألة الإيمان).
- ٣١- كتاب (مراتب العلوم)
- ٣٢- كتاب (بيان غلط عثمان بن سعيد الأعور في المسند والمرسل).
- ٣٣- كتاب (تسمية شيوخ مالك).
- ٣٤- كتاب (السير والأخلاق). جزآن
- ٣٥- كتاب (بيان الفصاحة والبلاغة).
- ٣٦- كتاب (مسألة هل السواد لون أو لا؟)
- ٣٧- كتاب (شيء في العروض).
- ٣٨- كتاب (والحد والرسم).
- ٣٩- كتاب (مؤلف في الظاء والضاد).
- ٤٠- كتاب (تأليف في الرد على أناجيل النصارى).
- ٤١- كتاب (مقالة العادة).
- ٤٢- كتاب (مقالة في شفاء الضد بال ضد).
- ٤٣- كتاب (شرح فصول بقراط).
- ٤٤- كتاب (بلغة الحكيم).
- ٤٥- كتاب (حد الطب).
- ٤٦- كتاب (في الأدوية المفردة).
- ٤٧- مقالة في (المحاكمة بين التمر والزبيب).
- ٤٨- مقالة في (النخل وأشياء سوى ذلك).

المبحث الثاني

تعريف بكتاب المؤلف

اسم الكتاب: مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات.

كتاب مراتب الإجماع من أشمل الكتب التي ألفت في مسائل الإجماع، وأريد بذلك الكتب المتقدمة، فقد حوى هذا الكتاب ألف مسألة ومئة وثلاثاً وأربعين مسألة إجماع وإتفاق، وقد شرحه بعضهم في عشرة أسفار.^(١)

وقد استعرض ابن تيمية في كتابه نقد مراتب الإجماع ما يزيد على أربعين مسألة من مسائل كتاب مراتب الإجماع، وتعرض لها بالنقد، وأن حكاية الإجماع فيها ليست دقيقة ثم قال:

وقد ذكر - رحمه الله - إجماعات من هذا الجنس في هذا الكتاب، ولم يكن قصدنا تتبع ما ذكره من الإجماعات التي عُرف انتقاضها، فإن هذا يزيد على ما ذكرناه. مع أن أكثر ما ذكره من الإجماع هو كما حكاها لا نعلم فيه نزاعاً، وإنما المقصود أنه مع كثرة اطلاعه على أقوال العلماء وتبرزه في ذلك على غيره، واشتراطه ما اشترطه في الإجماع الذي يحكيه، يظهر فيما ذكره في الإجماع نزاعات مشهورة، وقد يكون الراجح في بعضها خلاف ما يذكره في الإجماع.

وسبب ذلك دعوى الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوى أن الإجماع الإحاطي هو الحجة لا غيره. فهاتان قضيتان لا بد لمن ادعاهما من التناقض إذا احتج بالإجماع. فمن ادعى الإجماع في الأمور الخفية بمعنى أنه يعلم عدم المنازع فقد قفا ما ليس له أية علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد.

وأما من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به في مثل هذه المسائل. أ.هـ.^(٢)

^(١) كما فعل ذلك ابن شيخ السلامة، فقد شرح مراتب الإجماع في عشرة أسفار، واستدرك عليه قيوداً وأهملاً، كما ذكر ذلك

صاحب شذرات الذهب ٣/٣٧٧، لكن الكتاب مفقود إلى الآن.

^(٢) نقد مراتب الإجماع ص ٣٠٢.

نذكر في هذا المبحث مسائل:

مسألة : منهجه وطريقة تأليفه.

- ١- يذكر ابن حزم الكتاب، أو الباب، أو القسم، ثم يأتي بمسائل ذلك الكتاب تحته وهكذا إلى آخر كتابه فكل مسألة تجدها في قسمها الخاص بها.
- ٢- استخدم عبارتين في حكاية الإجماع فيقول: (وأجمعوا على أن...) والعبرة الأخرى: (واتفقوا على أن...).
- ٣- غالباً ما يبدأ ابن حزم المسألة بـ (أن) وتكون المسألة واقعة موقع الاسم لها يجيء الحكم خبرها فهو دائماً ولو طال الفاصل بين اسم إن وخبرها، فيجعل غالباً الحكم في آخر المسألة وما بين المسألة والحكم قيود كالشروط.
- ٤- لم يذكر أسماء المتفقين من العلماء في المسائل.
- ٥- لم يستدل على المسائل المتفق عليها.
- ٦- لا يرجح في مسائل الخلاف.

مسألة : منهج ابن حزم في حكاية الإجماع.

الأمر الأول : من حيث الترتيب:

قسم الإمام ابن حزم كتابه مراتب الإجماع إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الإجماعات في العبادات.

القسم الثاني: الإجماعات في المعاملات.

القسم الثالث: الإجماعات في الاعتقادات.

وقد جعل ما يتعلق بالإجماعات الواردة في المعتقد في آخر كتابه، مع أن الأولى أن يكون ذلك في

القسم الأول، لأن العقيدة هي أهم المسائل التي يجب على العبد معرفتها.

الأمر الثاني : أقسام الإجماع عند ابن حزم:

قسم ابن حزم الإجماع إلى نوعين^(١):

النوع الأول: سماه الإجماع اللازم وعرفه بأنه:

هو ما اتفق جميع العلماء على وجوبه، أو على تحريمه أو على أنه مباح لا حرام ولا واجب.

(١) الأحكام لابن حزم، ١/٥٨٠.

النوع الثاني: الإجماع المجازي:

وهو ما اتفق العلماء على أن من فعله أو اجتنبه فقد أدى ما عليه من فعل أو اجتناب أو لم يأثم.

الأمر الثالث: رأي ابن حزم في المسائل الأصولية في باب الإجماع:

أولاً/ قول الأكثر لا يراه ابن حزم إجماعاً.

ثانياً إطلاق بعض العلماء عبارات [لا نعلم فيه خلافاً] فيرى ابن حزم أن هذا لا يعد إجماعاً.

ثالثاً: قول الصحابي إذا انتشر ولم يعرف له مخالف من الصحابة أن هذا يعد إجماعاً عند جمهور

الفقهاء، لكن ابن حزم لا يرى هذا إجماعاً

رابعاً: إجماع أهل المدينة لا يعده إجماعاً صحيحاً.

خامساً: إذا اتفق أهل العصر على أحد القولين المختلف فيها في العصر السابق، فإن هذا لا يعد

إجماعاً عند ابن حزم.

سادساً: يرى أن الإجماع هو إجماع الصحابة فقط.

سابعاً: لا يرى ابن حزم شرط انقراض العصر لتحقيق الإجماع، بل متى انعقد الإجماع لم يجز لأحد

مخالفته.

الأمر الرابع: شرط الإجماع الصحيح عند ابن حزم:

اشترط ابن حزم لكون الإجماع صحيحاً، وحجة يعول عليه في الاحتجاج شرطين:

الشرط الأول: أن يكفر مخالف الإجماع.

الشرط الثاني: أن لا يكون هناك خلاف بين أحد من علماء الإسلام في المسألة المجمع عليها.

أما بالنسبة إلى تكفير مخالف الإجماع، فهذا شرط لم يشترطه أحد من أهل العلم لصحة الإجماع، ثم إن

هذا الشرط لم يكن لازماً للقول بحجة الإجماع.

وأما اشتراطه في الإجماع أن لا يخالف فيه أحد من العلماء فهذا الشرط لم يلتزم به هو فكيف يشترطه؟

وهذا يتبين من خلال المسائل التي نقل الإجماع فيها، ففي بعض المسائل يكون الخلاف فيها كبيراً بين

العلماء، ومع هذا ينقل فيها إجماعاً.

المبحث الثالث

تعريف الإجماع وذكر شروطه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول

تعريف الإجماع.

الإجماع في اللغة:

يطلق الإجماع في اللغة على معنيين:

المعنى الأول:

الاتفاق: يقال: "أجمع القوم على كذا" إذا اتفقوا عليه، ويقال: "أجمعت الجماعة على كذا" إذا اتفقت

على شيء. فكل أمر من الأمور اتفقت عليه طائفة فهو إجماع منهم في إطلاق أهل اللغة.^(١)

وقال ابن فارس: "الجيم والميم والعين أصل واحد، يدل على تَضَامُّ الشيء. يقال جَمَعْتُ الشيء

جَمْعًا".^(٢) وهذا المعنى هو الذي يناسب المعنى الاصطلاحي للإجماع الذي سيأتي إن شاء الله تعالى.

المعنى الثاني:

العزم والتصميم على شيء، يقال أجمع فلان على كذا إذا هو صمم عليه، وأجمع الأمر إذا عزم عليه، و

الأمر مجمع عليه، وأجمعت المسير والأمر، إذا عزمت عليه^(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿... فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ

وَشُرَكَاءَكُم ...﴾^(٤)

(١) انظر المصباح المنير، ص ٤٣. القاموس المحيط، ١٥/٣.

(٢) مقاييس اللغة، باب الجيم والميم وما يثلثهما، ١/٤٧٩.

(٣) انظر المصباح المنير، مادة "جمع"، ص ٤٣. ومختار الصحاح، مادة "جمع"، ص ١١٠.

(٤) سورة يونس، آية ٧١.

في الاصطلاح:

عرّف الأصوليون الإجماع بتعريفات متعددة، كلٌ حسب تصوّره لمعنى الإجماع ولم يخل تعريف منها من اعتراض، فلذلك اخترت التعريف الذي قل الاعتراض عليه، وهو التعريف الذي اختاره الشوكاني^(١) في إرشاد الفحول^(٢) حيث قال: هو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور.

والمراد بالاتفاق الاشتراك: إما في الاعتقاد، أو في القول، أو في الفعل.

ويخرج بقوله: (مجتهدي أمة محمد ﷺ) اتفاق العوام، فإنه لا عبرة بوفاتهم و لا بخلافهم، ويخرج منه أيضاً: اتفاق بعض المجتهدين.

ويخرج بقوله: (بعد وفاته) الإجماع في عصره ﷺ، فإنه لا اعتبار به.

ويخرج بقوله: (عصر من الأعصار) ما يتوهم من أن المراد بالمجتهدين هم جميع مجتهدي الأمة في جميع الأعصار إلى يوم القيامة، فإن هذا توهم باطل، لأنه يؤدي إلى عدم ثبوت الإجماع.

والمراد بـ(العصر) هو عصر من كان من أهل الاجتهاد في الوقت الذي حدثت فيه المسألة، فلا يعتد بمن صار مجتهداً بعد حدوثها.

وقوله: على أمر من الأمور، يتناول الشرعيات، والعقليات، والعرفيات واللغويات.

ومن شرط في حجية الإجماع انقراض عصر المجتهدين المتفقين على ذلك الأمر، زاد في الحد قيد الإنقراض.

^(١) هو محمد بن علي بن الشوكاني فقيه مجتهد من كبار علماء صنعاء اليمن. ولد بحجرة شوكان عام ١١٧٣هـ (من بلاد خولان باليمن) ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة ١٢٢٩هـ ومات حاكماً بها عام ١٢٥٠هـ وكان يرى تحريم التقليد. وله ١١٤ مؤلفاً. من تصانيفه: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للمجدد بن تيمية، وفتح القدير في التفسير و السيل الجرار في شرح الأزهار في الفقه. وإرشاد الفحول في الأصول. [الإعلام للزركلي، ١٩٦/٧ ونيل الأوطار، ص ٦]

^(٢) ص ٧٥.

ومن اشترط عدم سبق خلاف مستقر، زاد في الحد قيد عدم كونه مسبوقاً بخلاف.

ومن اشترط عدالة المتفقين، أو بلوغهم عدد التواتر، زاد في الحد ما يفيد ذلك.^(١)

^(١) انظر إرشاد الفحول الشوكاني، ص ٧٦.

المطلب الثاني

شروط الإجماع

لا بد لصحة الإجماع من شروط معينة، بحيث إذا فات واحد منها اعتبر إجماعاً باطلاً لا حجة فيه مطلقاً، وهذه الشروط منها ما هو محل اتفاق، ومنها ما هو محل خلاف بين الفقهاء، وسوف أقتصر في هذا المطلب على بعض الشروط مما له علاقة بموضوع البحث وهي:

- ١- أن يكون المجمعون من المسلمين.
- ٢- أن يكونوا عدولاً.
- ٣- أن يكونوا من المجتهدين.
- ٤- اشتراط التواتر للمجمعين في انعقاد الإجماع.
- ٥- اشتراط أن يكون المجمعون من الصحابة.

وبيان ذلك فيما يلي:

الشرط الأول:

أن يكون المجمعون من المسلمين، فلا عبرة بإجماع غير المسلمين. وهذا الشرط متفق عليه بين جميع العلماء^(١)

(١) انظر: المستصفى، ١/١١٠. والإحكام لابن حزم، ١/٥٨٠. والإحكام للآمدي، ٢/١٩٩. ونهاية السؤل، ٢/٢٨٧. وكشف

الأسرار، ٣/٨٥١. وشرح تنقيح الفصول، ص ٣٢٢.

الشرط الثاني:

أن يكون المجمعون عدولاً.

وخرج بهذا الشرط أصحاب البدع؛ وقد مُثِّل لذلك بالمعتزلة والخوارج والرافضة؛ لعدم تحقق شرط الإيمان أو الإسلام. واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا...﴾^(١)

وسطاً: أي عدولاً، وهؤلاء ليسوا بعدول، فلا يعتد بروايتهم، ولا شهادتهم، ولا قولهم في الإجماع.^(٢)

الشرط الثالث:

أن يكون المجمعون من المجتهدين.

وهذا الشرط متفق عليه بين العلماء، فقد أجمع العلماء على أن كل شخص قد توفرت فيه شروط الاجتهاد، وأصبح مقبول الفتوى، فهو من علماء العصر قطعاً، ولا بد من اعتبار قوله وموافقه في الإجماع.^(٣)

^(١) سورة البقرة، آية ١٤٣.

^(٢) انظر: أصول الجصاص، ٢٥٥/٣. تيسير التحرير، ٢٢٤/٣. كشف الأسرار، ٢٢٧/٣. المستصفى، ١١٠/١. المسودة، ص ١٨١. التمهيد لأبي الخطاب، ٢٢٤/٣. الإحكام للآمدي، ٢٩٩/٢.

^(٣) انظر: العدة، ١٠٥٧/٤. والمستصفى، ١١٠/١. والإحكام للآمدي، ٢٩٩/٢. والتمهيد للخطاب، ٢٢٤/٣. والمسودة،

الشرط الرابع:

أن يبلغ المجمعون عدد التواتر.

وهذا الشرط قد وقع الخلاف فيه بين أهل العلم، وسبب الخلاف بينهم هو في طريق إثبات الإجماع. فمن جعل طريق إثبات الإجماع السمع، لم يشترط عدد التواتر، وهذا مذهب أكثر العلماء، لأن الدليل السمعي دَلٌّ على عصمة الأمة، فسواءً بلغت الأمة عدد التواتر، أو لم تبلغ، كان اتفاقها معصوماً. ومن جعل طريق إثبات الإجماع العقل، اشترط بلوغ عدد التواتر في أهل الإجماع؛ لأن العادة لا تحيل الخطأ على من دون عدد التواتر.^(١)

الشرط الخامس:

أن يكون المجمعون الصحابة.

وهذا شرط اختلف فيه العلماء ويحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتفصيل، ولقد حرر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - هذه المسألة تحريراً وافياً فقال: "وأما أقوال الصحابة، فإن انتشرت ولم تنكر في زمانهم، فهي حجة عند جماهير العلماء، وإن تنازعوا رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، ولم يكن قول بعضهم حجة مع مخالفة بعضهم له باتفاق العلماء"^(٢)

وقد روى عن الإمام أحمد - رحمه الله - روايات كثيرة في وجوب الأخذ بإجماع الصحابة؛ فقد نص في رواية عبد الله^(٣)

^(١) انظر: الإحكام للآمدي، ٢/٢٠٠. والوصول إلى الأصول، ص ١٤٥. والمستصفي، ١/١٢٠. والمسودة، ص ١٨٠.

^(٢) الفتاوى، ١٤/٢٠.

^(٣) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال: الإمام، الحافظ، الناقد، محدث بغداد أبو عبد الرحمن ابن شيخ العصر أبي عبد الله الذهلي الشيباني المروزي، ثم البغدادي. ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين فكان أصغر من أخيه صالح بن أحمد قاضي الأصبهانيين. روى عن أبيه شيئاً كثيراً، من جملة "المسند" كله، و"الزهد"، وعن يحيى بن عبدويه صاحب شعبة، وامتنع من الأخذ عن علي بن الجعد لوقفه في مسألة القرآن، وعن: شيبان بن فروخ، وحوثر بن أشرس، وسويد بن سعيد، ويحيى بن معين، ومحمد بن الصباح الدولابي وغيرهم كثير. توفي سنة تسعين وله بضع وسبعون. تقريب التهذيب، ص ٣٠٧.

وأبي الحارث^(١) في الصحابة إذا اختلفوا لم يخرج عن أقاويلهم، قال: رأيت إن أجمعوا: له أن يخرج عن أقاويلهم؟ قال: هذا قول خبيث، قول أهل البدع، لا ينبغي لأحد أن يخرج من أقاويل الصحابة إذا اختلفوا.^(٢)

والخلاصة أن العلماء متفقون على أن إجماع الصحابة، حجة معتبرة، لا يجوز لأحد مخالفتهم.

واختلفوا في إجماع ما بعد الصحابة على قولين:

القول الأول:

أن إجماع أهل كل عصر حجة كإجماع الصحابة. وهذا قول الجمهور^(٣)

القول الثاني:

أن الإجماع المحتج به مختص بإجماع الصحابة فقط، ولا حجة في إجماع غيرهم. وهو قول أهل الظاهر ورواية عن الإمام أحمد^(٤)

(١) أحمد بن محمد أبو الحارث الصائغ ذكره أبو بكر الخلال فقال: كان أبو عبد الله يأنس به وكان يقدمه ويكرمه وكان عنده بموضع جليل وروى عن أبي عبد الله مسائل كثيرة بضعة عشر جزءاً وجود الرواية عن أبي عبد الله. انظر ذيل طبقات الحنابلة، ١/٧٤.

(٢) المسودة، ص ١٨١.

(٣) والمستصفي، ١/١١٥. والإحكام للآمدي، ٢/٢٩٩. أحكام الفصول، ص ٤٣٥. والوصول إلى الأصول، ص ١٤٥.

(٤) انظر: والإحكام لابن حزم، ١/٥٥٣. إحكام الأحكام للآمدي، ٢/٣٠٠. والمحصول، ٤/١٩. وقواطع الأدلة، ٣/١٨٨.

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول:

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿...وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ...﴾ ^(١) وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ

لِلنَّاسِ...﴾ ^(٢)

وجه الدلالة :

أن الله أوجب علينا اتباع سبيل المؤمنين ، وهم الموجودون وقت نزول الآية، لأن المعدوم لا يوصف بالإيمان، ولا يكون له سبيل. وأيضاً التابعون ليسوا كل الأمة؛ لأن الصحابة وإن ماتوا لم يخرجوا بموتهم عن الأمة. ^(٣)

مناقشة الدليل الأول:

هذا الاستدلال باطل، لأنه يلزم على مساقفه أن لا ينعقد إجماع بعد موت سعد بن معاذ وحمزة ومن استشهد من المهاجرين والأنصار ممن كانوا موجودين عند نزول الآية، فإن إجماع من وراءهم ليس إجماع جميع المؤمنين وكل الأمة، ويلزم أن لا يعتد بخلاف من أسلم بعد نزول الآية وكملت آتته بعد ذلك وهذا لا يصح. ^(٤)

^(١) سورة النساء، آية ١١٥.

^(٢) سورة آل عمران، آية ١١٠.

^(٣) المستصفى، ١/١٤٣. الإحكام للآمدي، ١/٣٠٤.

^(٤) المستصفى، ١/١٤٣.

أنه لو كان في الأمة غائباً، فإن الإجماع لا ينعقد إلا بموافقة، فكذلك الميت.^(١)

مناقشة الدليل الثاني:

أن قياس الميت على الغائب قياس مع الفارق؛ لأن الموجودين في عصر حدوث الحادثة والناظرين في حكمها يوصفون بأنهم كل الأمة، والغائب يدخل معهم؛ لأنه موجود، لكنه غائب فقط، فلا يمكن أن ينعقد الإجماع دونه؛ لأنه صاحب مذهب رأي بالقوة، حيث مخالفته وموافقة ممكنة بخلاف الميت فلا يمكن منه ذلك.^(٢)

دليل القول الثاني:

قوله تعالى: ﴿...وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ...﴾ ^(٣) وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...﴾ ^(٤) وقوله تعالى: ﴿...وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا...﴾ ^(٥)، وما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - أن الرسول ﷺ قال: " أن الله لا يجمع أمتي - أو قال: أمة محمد صلى الله عليه وسلم - على ضلالة ويد الله مع الجماعة ومن شذ شذ الى النار ".^(٦)

^(١) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، ٥٢/١.

^(٢) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، ٥٢/١.

^(٣) سورة النساء، آية ١١٥.

^(٤) سورة آل عمران، آية ١١٠.

^(٥) سورة البقرة، آية ١٤٣.

^(٦) رواه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب ما جاء في الأئمة المضلين، ٤٠٨/٦. برقم: ٢٢٦٥. وقال هذا حديث حسن صحيح.

ورواه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، ١٣٠/٢ برقم ٤٠٣٦. وصححه الشيخ الألباني في الجامع

أن هذه الأدلة تدل بعمومها على أن إجماع أهل كل عصر مقبول، فلم تفرق بين أهل عصر دون أهل عصر، بل هي متناولة لأهل كل عصر حسب تناوله لأهل عصر الصحابة، فكان إجماع أهل كل عصر حجة.

الترجيح:

الراجح هو القول الثاني لقوة دليله وضعف أدلة أصحاب القول الأول، ولما ورد عليها من مناقشة.

الفصل الأول

ميراث الذكور وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول

ميراث ابني العم المستويين في الدرجة.

قال المصنف: [واتفقوا أن من ترك ابني عم مستويين أحدهما أخو الميت لأمه وليس للميت ابن فإن الذي هو منه أخ لأم وارث]^(١)

صورة المسألة:

جاءت صورة المسألة في المبسوط وهي كما يلي: "أخوان، للأكبر منهما امرأة، ولد بينهما ابن، ثم مات الأكبر فتزوجها الأصغر وولد بينهما ابن، ثم مات الأصغر وله ابن من امرأة أخرى، ثم مات ابن الأكبر فقد ترك ابني عم وهما ابنا الأصغر أحدهما أخوه لأمه"^(٢)

تفصيل المسألة:

الأخ لأم يرث بالفرض فقط، فإن كان واحداً ففرضه السدس، وإن كانوا أكثر من واحد ففرضهم الثلثين، ولا يحجبه حجب حرمان إلا الأب وإن علا (الأصول) أو الإبن وإن نزل بمحض الذكور (الفروع). وقال بهذه الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦).

^(١) مراتب الإجماع لابن حزم، ص ١٧٧. عُدلت عبارة ابن حزم لوجود خطأ في الطباعة عرف هذا الخطأ عن طريق بعض كتب الفقهاء مثل: كتاب السرخسي في المبسوط فقد ذكر هذه المسألة، ١٣٨/٢٩.

^(٢) السرخسي ١٣٨/٢٩.

^(٣) المبسوط للسرخسي، كتاب الفرائض، ١٣٨/٢٩. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، كتاب الفرائض، ٥٦٠/٨.

^(٤) تحفة الحكام، باب التوارث والفرائض، ٣١٣/٢. الشرح الكبير للدردير، ٤٠٦/٤.

^(٥) المجموع شرح المهذب، باب ميراث العصابة، ٦٩/١٧. روضة الطالبين وعمدة المفتين، كتاب الفرائض، ٢٠/٥.

^(٦) المغني مختصر الخرقي، كتاب الفرائض، ٣٠/٩. شرح منتهى الإرادات للبهوتي، كتاب الفرائض، ٥٣٠/٤.